

دونالد ترامب.. لم لا؟



قد يبدو المناخ الذي تدخله من خلاله الولايات المتحدة إلى هذا الاستحقاق مثيراً للقلق (إف بى)

يُحسن الإعلام الغربي صناعة صورة الديكتاتور، إلى درجة يسيرنا خلفه بما يقوله. لكن حقيقة، برغم ما تكتفه ظاهرة ترامب من مؤشرات «تناهض القيم الديمقراطية»، يبقى أنها ظاهرة أميركية بحتة، يصعب اختزالها

محمود مرهوه

لعل أكثر الأسئلة أهمية، ومتعة، بشأن الانتخابات الرئاسية الأميركية، تلك التي تُطرح راهناً في بعض الصحف الغربية: «ما هي الصورة التي ستكون عليها الولايات المتحدة غداة انتخاب دونالد ترامب رئيساً؟».

أهمية السؤال معروفة ولا تحتاج إلى تبرير. أما المتعة، فهي في حيوية السياسة حين يحاكيها احتمال انتصار ظاهرة مثل ترامب. وهي تكمن أساساً في قدرة ظاهرة كهذه على إثارة الخيال (السياسي)، إلى درجة كان من الطبيعي أن يستذكر بعض الكتاب (كما فعلت إيريس ديرو في صحيفة ميدبايار الإلكترونية الفرنسية) رواية فيليب روث، «مؤامرة ضد أميركا»، التي يتخيل فيها الروائي فوز مرشح رئاسي قريب من معسكر هتلر في الأربعينيات، لينقل في ما بعد الرعب الذي سيواجهه «يهود أميركا» إثر ذلك. هذا النوع الأدبي الذي بنيت استناداً إليه رواية روث (نشرت قبل نحو عشرة أعوام)، أثار شبيهه في فرنسا ضجة حين نشر الروائي، ميشال ويلبيك، رواية «خضوع» التي تتساءل عملياً عن اليوم الذي سيحكم فيه مسلم فرنسا (وهو ليس بعيداً بنظره. عام 2022).

هذا الخيال السياسي الذي يعود إلى الماضي، أو يعبر باتجاه المستقبل القريب، بات يحتل حيزاً واسعاً في الصحف والإعلام منذ تحول دونالد ترامب إلى مرشح رئاسي جدي في مواجهة هيلاري كلينتون، وبت من الطبيعي أن يحتل السؤال عن «ما بعد فوز ترامب» حيزاً واسعاً من النقاشات.

في هذا السياق، تعترف الكاتبة ماشا جيسن، بأن مؤسسة الرئاسة الأميركية «محددة الأطر، بحيث

لا تعطي لدونالد ترامب أدوات كثيرة للتأثير جذرياً على حياة الأميركيين»، لكنها تستدرك بالقول: «هذه هي تحديداً المشكلة، إذ لا بد أن يشرع الرئيس ترامب في تدمير المؤسسات الديمقراطية الأميركية، ليس لأنها تمثل عائقاً أمام الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، بل لأنها تشكل عائقاً أمام الطريقة التي يريد من خلالها أن يحقق أهدافه... وخاصة أن بطء عملية المداولات البرلمانية لا يساعده».

قد يبدو هذا المناخ الذي تدخل من

خلاله الولايات المتحدة إلى هذا الاستحقاق «غير الاعتيادي» مثيراً للقلق، إلى درجة تجعل أي متابع يتساءل عن المسارات التي ستعرفها «الإمبراطورية» فور فوز ترامب بالرئاسة، وعن الانعكاسات. لكن من ناقل القول ربما إن كبرى المؤسسات الإعلامية في الولايات المتحدة، وغيرها في الدول الغربية - كما رأس المال الذي يقف عملياً إلى جانب «مرشحة المنظومة»، هيلاري كلينتون - لعبت دوراً مهماً في رسم هذه الصورة المرعبة، في محاولة لإجبار

أي ناخب على اختيار كلينتون... وإلا عليه أن يواجه «صعود الشعبوية»، بل حتى «الفاشية الجديدة»، وهي تعابير أسقطت، للمفارقة، غالبية وسائل الإعلام الغربية، حين قرأت الأحداث بعيون الماضي (أوروبا ما بين الحربين العالميتين، أو حقبة الحرب الباردة). وربما سبب ذلك أن الخبوط رفيعاً بين الخيال السياسي وبين إحياء الماضي بصورة فوضوية وعشوائية، وكان من الأجدى التنبه أيضاً إلى أنه خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، كانت وجوه رأس المال تتقرب من الخطابات القومية، والفاشية، وتتناهاها، بعكس ما هو حاصل مع «الشعوي ترامب» اليوم.

وليس من باب تبني ظاهرة ترامب، لكن تلك الكتابات تقف فوق ما يشير إليه الأكاديمي والباحث فرانسيس فوكوياما (في مقال آخر في فورين أفيرز)، حين يقول إن «القصة الحقيقية لهذه الانتخابات هو أنه بعد عدة عقود، تستجيب الديمقراطية الأميركية إلى (مسألة) تزايد عدم المساواة والركود الاقتصادي الذي يعيشه أغلب السكان. عادت الطبقة الاجتماعية إلى قلب السياسة الأميركية لتغطي على انقسامات أخرى»، ما يعني أن ظاهرة ترامب تمثل استجابة، لا بد من دراستها بصورة ترتقي فوق «الكاركاتورية».

من جهة أخرى، فإن تخويف أي متابع يتبنى قيم العدالة الاجتماعية والمساواة، وخاصة هنا في المشرق العربي، من انتصار ظاهرة ترامب، لا يجدي (هذه ظواهر تتشعب اليوم في العالم الغربي، وبالتالي فإن مواجهتها يجب أن يكون بداية هناك). كما أن تبني أحد الخيارين (كلينتون أو ترامب) يبقى غير مفهوم وغير مبرر، وخاصة أنه على صعيد السياسة الخارجية، إذا كانت كلينتون «محبوبة» المحافظين الجدد (برغم كونها ديموقراطية)، فإن ترجمة «عظمة أميركا» التي يريدها ترامب في هذا المضمار لا يمكن تكهنها لأسباب عدة.

لكن بالعموم، فإن النظرة الساخرة تغلب لتحديد أي موقف هنا، إذ من أفتى بأن السخرية ليست من السياسة في شيء؟ وليكن ترامب بصفته أزمة أميركية داخلية، بدل خيار «عجرفة الإمبراطورية» على ما تبقى من «العالم الثالث».

أخطات وسائل الإعلام حين قرأت ظاهرة دونالد ترامب بعيون الماضي

الانتخابات الرئاسية في الدستور الأميركي

وسام اللحام

يخال البعض أن رئيس الولايات المتحدة الأميركية يُنتخب كسائر الرؤساء في النظم الرئاسية مباشرة من الشعب عبر الاقتراع العام. وإذا كان هذا الأمر قد بات في الغالب حقيقة من الناحية السياسية والتجربة المعاصرة، لكنه يفتقر إلى الدقة من المنظار الدستوري الصرف. فالانتخابات الرئاسية الأميركية تمر بمراحل متعددة بالغة التعقيد، وهي تعكس الطبيعة الفدرالية للنظام بحيث يجب التوفيق بين مبدأ حكم الأغلبية من جهة، وتأمين مشاركة جميع الولايات التي يتشكل منها الاتحاد من جهة ثانية.

تتعلق المرحلة الأولى باختيار المرشحين، وهي مرحلة داخلية في كل حزب، لذلك لا يوجد في الدستور أحكام ترعاها، بل يترك تنظيمها للتشريعات التي تختلف من ولاية إلى أخرى. أما المرحلة الثانية، فهي تلك التي ينظمها الدستور وتتعلق بانتخاب الرئيس.

تجري الانتخابات نهار الثلاثاء الذي يلي أول اثنين من شهر تشرين الثاني. وقد اعتمد هذا التاريخ سنة 1845، وذلك كي يتوافق في دولة زراعية كبيرة كالولايات المتحدة بين آخر موسم الحصاد وقبل مشقات فصل الشتاء كي يتمكن الناخبون من التنقل للتصويت. لا يُنتخب الرئيس عبر الاقتراع المباشر بل بواسطة الناخبين الرئاسيين (Grand electors)، إذ ينتخب الناخبون في كل ولاية عدداً من الناخبين الرئاسيين مماثلاً لعدد الشيوخ والنواب في تلك الولاية. فولاية فلوريدا مثلاً لديها 25 نائباً في مجلس النواب الأميركي (أو مجلس الممثلين) وشيخين في مجلس الشيوخ، لذلك

تحصل على 27 صوتاً انتخابياً. وهكذا في كل الولايات، بحيث يوجد ما مجموعه 538 صوتاً للناخبين الرئاسيين (535 للولايات وثلاثة أصوات لمقاطعة كولومبيا حيث العاصمة التي لا يوجد ممثلون لها في الكونغرس الأميركي). بغية الفوز بالانتخابات، على المرشح أن ينال الغالبية المطلقة من الأصوات الانتخابية، أي أن يقترح له 270 ناخباً رئاسياً على الأقل. ويترك الدستور الأميركي الحرية لكل ولاية في تحديد طريقة انتقاء الناخبين الرئاسيين.

وإذا باتت الانتخابات الطريقة الشائعة اليوم، لكنها في الماضي كانت مختلفة، إذ كانت المجالس التشريعية في كل ولاية تتولى بنفسها انتخاب الناخبين الرئاسيين. وحتى مع انتخاب الناخبين الرئاسيين مباشرة من الشعب، يختلف النظام الانتخابي من ولاية إلى أخرى، لكن مع أرجحية كبيرة للنظام الأكثرى بحيث يفوز من يحصل على الغالبية في ولاية ما بكل الأصوات الانتخابية المخصصة لتلك الولاية. وهذا ما يفسر إمكانية فوز مرشح ما رغم حصول منافسه على أصوات شعبية أكثر. وقد حصلت هذه الظاهرة ثلاث مرات، سنة 1876، وسنة 1888، وأخيراً سنة 2000 عندما فاز جورج بوش الابن على آل غور.

يعلم الناخبون الرئاسيون قبل الانتخابات نيتهم بالتصويت لهذا المرشح أو ذاك، لذلك يعلم الجميع نتيجة الانتخابات بعيد إقفال صناديق الاقتراع، إذ بات من شبه المستحيل سياسياً قيام ناخب رئاسي بالتصويت لمرشح مختلف عن ذلك الذي التزم التصويت له علانية، ما يجعل الانتخابات الرئاسية تجري من الناحية العملية مباشرة، وعلى درجة واحدة، بينما

تظل شكلاً فقط على درجتين. ولا شك في أن هذا النظام الفريد مره إلى الخلاف الذي وقع عند صياغة الدستور سنة 1787 بين من دافع على انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب، ومن أراد انتخابه في الكونغرس. وقد جرى تبني هذه الطريقة كحل وسط يرضي الجميع، إذ رُفِضت فكرة الانتخاب الشعبي، نظراً إلى التشكيك السائد وقتها بقدرة الشعب على تحمل تلك المسؤولية.

المرحلة الثالثة، وهي تتعلق باختيار الفعلي للرئيس. في أول اثنين يلي ثاني أربعماء من شهر كانون الأول، يجتمع الناخبون الرئاسيون في عاصمة ولايتهم، وينتخبون الرئيس ونائب الرئيس، ومن ثم ترسل كل ولاية أصواتها في صندوق مختوم إلى مجلس الشيوخ. وفي السادس من كانون الثاني، وعند الساعة الواحدة بعد الظهر، يجتمع مجلسا الشيوخ والنواب في جلسة مشتركة تجري خلالها عملية فرز الأصوات واحتساب مجموع ما ناله كل مرشح بغية إعلان الفائز. وإن لم ينل أي من المرشحين الغالبية المطلقة (أي 270 صوتاً)، يوكل الدستور الأميركي مهمة انتخاب الرئيس إلى مجلس الممثلين الذي عليه أن يختار بين المرشحين الثلاثة الذين نالوا أكبر عدد من الأصوات الانتخابية، وقد حدث ذلك أكثر من مرة في الماضي (سنة 1800 مع انتخاب توماس جفرسون، وسنة 1824 مع انتخاب جون آدمز). يتولى الرئيس سلطاته حسب الدستور في 20 كانون الثاني، وتدمم ولايته أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، علماً أن الدستور يشترط فقط في المرشح أن يكون مواطناً أميركياً بالولادة أم لا 35 من العمر وأقام في الولايات المتحدة لفترة 14 سنة.